أخبار اليوم المغربية

01 et 02/05/2010

قال إن من يقرأ بعض الصحف يتصور المغرب كماخور كبير وهذا فيه إهانة لكل نساء المغرب

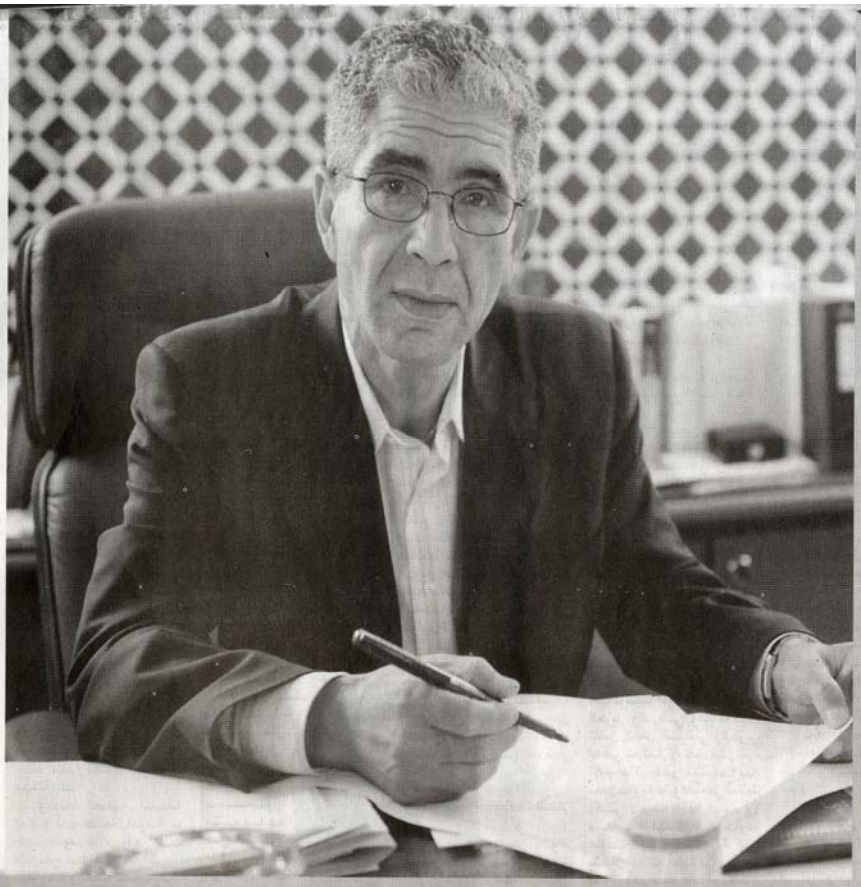

القضايا العالقة لن ننساها.. وسنعود إليها عند ظهور الجديد

محدودية صلاحيات المجلس لم تمكنه من الوصول إلى الحقيقة في عدد من الملفات

حرزني: لا توجد أدلة ملموسة على وجود معتقل تمارة

أخبار اليوم المغربية

01 et 02/05/2010

قال أحمد حرزني، رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، إن توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة لم تنفذ بالكامل، لغياب الوثائق ومحدودية صلاحيات المجلس، الذي يبقى مؤسسة للعدالة الانتقالية وليس مؤسسة قضائية، تملك سلطة لاستدعاء الناس. حرزني تطرق أيضا إلى موضوع دعارة المغربيات بالخارج، وأصر على القول بأن الصحافة تصور المغرب كماخور كبير.

■ حاوره - محمد أسعدي ■

□ أشرتم في تصريح صحفي سابق إلى أن همكم الوحيد هو استكمال تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، والانكباب على الحقوق الاقتصادية والبيئية والثقافية. الآن وبعد مرور سنتين، هل استكملتم تنفيذ هذه التوصيات؟

● **يجب أن نتفق على معنى الاستكمال، فلا يجب أن يفهم من هذه الكلمة أننا انتهينا كليا من تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، لكننا انتهينا من تنفيذ جلها. في وقت من الأوقات، خصصنا مائة في المائة من طاقاتنا لمتابعة تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة. الآن، بعد حل معظم القضايا، يمكننا أن نخصص رصيدا كبيرا من عملنا لتوجهات أخرى والقضايا العالقة التي لم نستكملها، إما لعدم استيفاء كل الوثائق الضرورية للتعويض أو لأن المجلس لم يحسم فيها بعد. لن ننساها أبدا، إلا أنها سوف لن تكون موضوعا للجهد الأكبر للمجلس وسنخصص لها وحدة لتتبعها. ولن تمنع هذه القضايا العالقة المجلس من التفرغ لمشكلات أخرى جديدة.**

من جهة أخرى، فتنفيذ مجموعة من توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة غير محدد زمنيا، لأن الأمر يتعلق بإطلاق مشاريع أو ديناميات ومسايرتها، مثل الإصلاحات المؤسساتية، حيث تقدمنا في المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان برأينا حول إصلاح القضاء دون أن يعني هذا انتهاء هذا الإصلاح، فهذه دينامية مفتوحة.

□ هل نفهم من هذا التصريح أنكم وصلتم في القضايا التي لم تحل إلى النفق المسدود؟

● **المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان كعدالة انتقالية، وبوسائله المحدودة، لا يملك سلطة استدعاء الناس وإجبارهم على المثول أمامه، كما هو الحال بالنسبة إلى عدالة القضاء. محدودية صلاحيات المجلس لم تمكنه من الوصول إلى الحقيقة، لكن هذا لا يعني إقفال تلك الملفات لأنها ملفات تتعلق بالاختفاء القسري، وفي الأعراف الدولية فملفات الاختفاء القسري لا يطالها التقادم، بل تبقى مفتوحة إلى أن يظهر جديد، وإذاك سنتحرك مرة أخرى.**

□ دخل اثنا عشر معتقلا سياسيا سابقا، يعتصمون أمام المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، مؤخرا في إضراب عن الطعام من أجل التنفيذ الفوري والكامل لتوصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، المتعلقة أساسا بالإدماج الاجتماعي وتسوية الأوضاع الإدارية والمالية. بماذا أجبتم هؤلاء؟

● **هؤلاء الأشخاص الذين يعتصمون الآن أمام المجلس قدموا إلينا وأبلغناهم بأن المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان قام بواجبه في ما يخص ملفاتهم، وأبلغناهم كذلك بأن مسؤوليتنا في هذا الملف ليست مسؤولية تنفيذية، ذلك أننا رافعنا أمام الحكومة من أجل أن تشرع في تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة في هذا المجال. وقد تلقينا من جانب الوزارة الأولى جميع التطمينات بأن الحكومة ستعالج الملف قريبا. وحسب بلاغ صادر عن الكتابة العامة للوزارة الأولى، فهناك رغبة جدية في طي هذا الملف.**

□ إذن تحملون مسؤولية عدم التنفيذ للحكومة؟

● **لا يتمثل الحل في تحميل المسؤولية أو توجيه الاتهام إلى أي طرف. نحن بصدد قضايا إنسانية يجب أن يتعاون الجميع من أجل حلها، ولا أعتقد أن البحث عن مسؤول أو مشجب يعلق عليه عدم التنفيذ هو السبيل إلى حل هذا المشكل.**

□ منسق «لجنة التنسيق لدعم ومؤازرة المعتقلين السياسيين سابقا» صرح بأن على المجلس أن يصدر بيانا يوضح فيه أنه ليس الجهة التي يخول لها القانون حل المشكل، ويحمل المسؤولية للأطراف التي تتقاعس عن التنفيذ؟

● **هذا رأي يلزمه، ليس هو ولا غيره من يملي علينا ما يجب أن نفعله. لدينا توصيات نعمل على متابعة تنفيذها بالطريقة التي نراها مناسبة.**

□ توفي مؤخرا محمد الرايس، أحد الناجين من معتقل تازمامارت، بعد صراع مرير مع المرض، وخرجت أصوات تعبر عن استيائها من الإهمال الشديد الذي يعانيه المعتقلون السابقون، هل قامت الدولة

أخبار اليوم المغربية
01 et 02/05/2010

بما يجب للعناية بهؤلاء؟

● في الحقيقة كل من مر من معتقل تازمامارت لا يمكن إلا أن يعاني من أمراض، ونحن نتعاطف مع جميع ضحايا الاعتقال التعسفي وضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، لكن الذي أعلمه هو أن الدولة بذلت بمجهودات لا بأس بها في ما يخص مجموعة تازمامارت، حيث إنه في التسعينيات كان جميع المعتقلين يتمتعون بأجر يقدر بـ5000 درهم، كما أنهم تلقوا تعويضات مهمة من طرف الهيئة المستقلة للتحكيم تقدر في بعض الأحيان بمائتي مليون سنتيم. هذا لا يعني أن هؤلاء لا يستحقون أكثر من هذا الأجر بسبب ما عانوه، لكن إقرارنا بحقهم في خدمات أكبر وتعويضات جيدة لا ينفي بذل الدولة لمجهودات في هذا الجانب.

□ لكن محمد الرايس مثلا كان يتحمل مصاريف العلاج الباهظة بنفسه؟

● لا علم لي بما فعلته هيئات الدولة الأخرى، لكني أعلم أن المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان تدخل عندما كانت هناك حالات طبية حرجة، وتكلف بمصاريف العلاج، وهو ما اعترفت به مجموعة من المعتقلين السابقين.

□ كشفتم لوسائل إعلام أجنبية أنكم تولون اهتماما للاستغلال الجنسي للنساء المغربيات في الخليج وتعملون من أجل محاربة شبكات الاتجار في البشر، هل هذا يدخل ضمن اختصاصاتكم؟

● الأدبيات الدولية تقول إن حقوق الإنسان كل لا يتجزأ. هناك الحقوق المدنية والسياسية وهناك الأجيال الجديدة لحقوق الإنسان، منها الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ونحن عندما نتحدث عن الاتجار في البشر نتحدث أيضا عن الحقوق المدنية، وبالتالي فهذا يأتي على رأس اهتمامات ومسؤوليات المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان.

□ قلتم كذلك إن وسائل الإعلام ضخمت مسألة الدعارة بالخليج؟

● هذا أكيد، هناك تضخيم من طرف بعض وسائل الإعلام لما يسمى الدعارة. فمن يقرأ بعض الصحف يتصور المغرب كماخور كبير، ومثل هذا الادعاء فيه إهانة لكل نساء المغرب، وهو شيء غير مقبول. وأدعو الصحافة إلى الاعتماد على الإحصائيات الدقيقة والحقيقية، فأنا لست ضد الحديث عن هذه الظاهرة لكن يجب أن يعطى لها حجمها الحقيقي.

□ من مهام المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان «دراسة حالات انتهاكات حقوق الإنسان وتقديم توصيات بشأنها للجهات المعنية»، هل مازال المجلس يقوم بهذا الدور، خصوصا أن كثيرا من المعتقلين أكدوا تعرضهم للتعذيب في معتقل «تمارة»؟

● نصدر سنويا تقريرا عن حالة حقوق الإنسان في المغرب، وفي هذا التقرير نسجل بكل أمانة أعداد الشكاوى التي يتوصل بها المجلس سواء تعلقت بالاختطاف أو بالأشكال الأخرى من الانتهاكات، هذا يدخل في صميم دورنا. أعتقد أن سوء الفهم يكمن في عدم إدراك دور المجلس، فالمجلس ليس دوره أن يتدخل في كل حالة على حدة، هناك أجهزة أخرى يمكن أن تقوم بهذا الدور مثل المحاكم، أما المجلس فالمطلوب منه هو رصد حالة حقوق الإنسان في المغرب بشكل عام وصياغة ذلك في تقرير سنوي.

□ هل تنفون وجود معتقل «تمارة»؟

● مادامت لا توجد هناك أدلة ملموسة على هذه الادعاءات، فنحن ننقلها في تقاريرنا السنوية كادعاءات.

صحافي متدرب